

ثاني عشر
ك

لجانب اليه وفيه خلاف فان قلت لست له تخليفه لم يندفع
القطع وان قلت له تخليفه فيبعد ان يقطع بين المذبح
ويوجه دفعه ٥ قال القاضي في موضع الخلاف
في ان القطع هل يقطع يدعوى السارق الملك ما اذا
خلف المسروق منه على بنى الملك الذي يدعيه اذا دخل
وطرف السارق فليسحق المال ولن يقطع القطع بل خلاف
ولو وكل السارق ايضا فيشبه ان يحى الخلاق ٥
وسرع اذا قلنا سقط القطع يدعوى الملك فهل
يستفصله القاضي في سائر سقوط الحد فيه تردد للامام
قال النظر الثالث في الواجب
وهو القطع وردد المال او العزم ان كان نالفا بغير
قطع البني من الكوع فاذا لم يقطع رجلة السري
فان عاد يده السري فان عاد من حمله اليميني فان عاد
عزروا ليقبل ٥ يتعلق بالسنة حكمان احدهما
العزم على السارق رد المال ان كان باغيا والظاهر ان
ذلك لا يتحقق في ذلك الغني والفقير وبه قال احمد
وقال ابو حنيفة العزم والقطع لا يجتمعان فان قطع
سقط عنه الثمان وان عزم سقط عنه القطع وقال
مالك انه ان كان غنيا رده الثمان ولو كان لست ان
القطع يحق الله تعالى والغني يحق المذبح فلا يمنع
احدهما الاخر ما كرر العزم مع القطع يجمع بينهما المأخذ

الاتفاق الشائبه يقطع بين السارق قال
الله تعالى فاقطعوا ايديهما من الزمستعود رضي الله عنه
ايهما والقراءة المشادة تزل منزلة لاختار المحاذين يدري
انه صلى الله عليه وسلم انى السارق يقطع يمينه فان سرق
ثانيا فقطع رجليه اليسرى فان سرق ثالثا فقطع يده اليسرى
فان سرق رابعا فقطع رجليه اليمنى وبهذا قال مالك لما روي
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده تزان
سرق فاقطعوا رجليه تزان سرق فاقطعوا يده تزان سرق
فاقطعوا رجليه وعند ابي حنيفة يقطع في المرة الثالثة
وما بعدها وفي تخليفه الشيخ ابي علي وغيره عن احمد
شبهه فان سرق بعد استيفاء اكرامه المربعة في النهاية
انه قد يقبل عن القديم قوله انه يقبل لما روي عن ابي
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم انى السارق
قطع يده تزان به ثانيا فقطع رجليه تزان ثالثا فقطع يده
سرق رابعا فقطع رجليه تزان به طامتا فقتله والاصح
المشهور انه لعزروا ليقبل والحديث مستوخ او محمول
على انه قتله تزان او استخلال ولفظ اليمين الكوع
والرجل المضرب بالساق والقدم يروي عن ابي بكر وعمر
رضي الله عنهما ايها قالوا اذا سرق السارق فاقطعوا يده من
الزراع ويدي العصم ولغنيما حتى يتجاعل يقطع لحد يده